الفصل الرابع

فصول عن الأضداد

لم يقصر لغويو العرب جهودهم على تأليف كتب مستقلة بل عقدوا أيضا أبوابا للأضداد من كتبهم الجامعة. ومن الطبيعي إننا لا نستطيع أن نغفل أو نحط من هذه الجهود، وإن كانت بحكم وضعها أقل شأنا من الكتب المستقلة.

وقد وصلت إلينا خمس مجموعات تحتوى على أبواب مخصصة للأضداد، وهى بترتيب ظهورها: الغريب المصنف لأبى عبيد القاسم بن سلام المتوفى بين عامى ٢٢٣ ـ ٢٣٠، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٢٧٠هـ، وسر العربية لعبد الملك ابن محمد الثعالبى المتوفى عام ٤٢٩، والمخصص لابن سيده المتوفى عام ٤٥٨، والمزهر للسيوطى المتوفى عام ٩١١هـ.

الغريب المصنف

أما أبو عبيد القاسم بن سلام (١٥٧ ـ ٢٢٤) فاعتمد فى "باب الأضداد" من غريبه على أساتيذه " أبى زيد،وأبى عبيدة، والأصمعى، وأبى محمد اليزيدى، والكسائى" [1] والثلاثة الأول خاصة. وأورد فى هذا الباب ٤١ ضدا، كلها موجود فى الكتب المستقلة بالأضداد. ولما كان اعتماده على أساتذته، كان يروى عنهم مباشرة، فصدر الباب بعبارة: "سمعت أبا زيد يقول". وأنواع الأضداد عنده قليلة، تتألف من الأضداد الحقيقية، وأضداد التفاؤل، واللغات، والقلب، وصيغة أفعل.

وسار المؤلف على خطة إيراد اللفظ، ثم معنييه، ثم شواهده إن وجدت، ونسبة كل منها إلى قائله، وهو فى أغلب المواد قريب من أضداد ابن السكيت متفق معها. قال مثلا: " قال أبو زيد: طلعت على القوم أطلع طلوعا: إذا أقبلت إليهم حتى يروك. وقال: لقيت الشيء ألقه لقا: إذا كتبته فى لغة بنى عقيل،

---

(١) البغية ٣٧٦ .

وسائر قيس يقولون: لقته: محوته". وقال ابن السكيب [1]: قال أبو زيد: يقال: طلعت على القوم أطلع طلوعا: إذا غبت عنهم حتى لا يروك، وطلعت عليهم: إذا أقبلت إليهم حتى يروك. ويقال: لقت الشيء ألقه لقا: إذا كتبته في لغة عقيل، وسائر العرب يقولون: لقته: محوته".

ولكنه كان يميل إلى الاختصار، فاختصر عبارة ابن السكيت، كما نرى في قوله: " فرع الرجل في الجبل: صعد، وفرع: انحدر، وقال معن بن أوس:

فساروا، فأما جل حيي ففرّعوا جميعا، وأما حي دعد فصعّدوا

ويروى: فأفرعوا، وأفرع في الحالين جميعا". وقال ابن السكيت[2]: "فرع الرجل: أصعد، وفرع: انحدر، قال معن بن أوس:

فساروا: فأما جل حيي ففرعوا جميعا، وأما حي دعد فصعدا

ويروى: فأصعدا. ويروى: فأفرعوا. وقد أفرع الرجل: إذا انحدر من الجبل، وأفرع: إذا صعد، قال الشماخ:-

فإن كرهتَ هجائي فاجتنبْ سَخَطي لا يدركنّك إفراعي وتصعيدي

وقال رجل من العَبَلات من بني أمية:

إني امرؤ من يمانٍ حين تنسبني وفي أميةَ إفراعي وتصعيدي

الرواية: وتصويبي". فحذف ما أورده في "أفرع" حتى التبس قوله بعض الشيء، وحذف ما بعدها من شواهد. وكثيرا ما كان يحذفها اختصارا.

وبرغم هذا الاختصار، كان يزيد أحيانا على ما في أضداد ابن السكيت، مثل قوله: "قال أبو زيد: السُّدفة في لغة بني تميم: الظلمة، والسدفة، في لغة قيس: الضوء. وكذلك قال أبو محمد اليزيدي، وأنشد للعجاج:

---

(١) ٣٢٣ ــ ٤ .

(٢) ٣١٣ .

"وأقطع الليلَ إذا ما أسدفا"

أى أظلم. وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة مثل ما بين طلوع الفجر إلى الإسفار". ولم يرو ابن السكيت[1] ولا أبو حاتم [2]ولا ابن الأنبارى[3] العبارة الأخيرة.

ولم يمنعه الاختصار من شرح شواهده، والالتفات إلى ما فيها من رواية. وكان يتفق مع ابن السكيت فى أكثر الشرح مع اختصاره. مثال ذلك فى قوله: "قال الأصمعى: شعبت الشىء أصلحته، وشعبته: شققته. قال: والشُّعوب منه، وهى المنيَّة لأنها تفرِّق. وأنشدنا لعلى بن غدير الغنوى:

وإذا رأيت المرء يشعب أمره شعب العصا ويلم فى العصيان

فاعمد لما تعلو فمالك بالذى لا تستطيع من الأمور يدان

قوله: يشعب أمره: يعنى يفرقه ويشتته. وقوله: لما تعلو، يقول: تكلّف من الأمور ما تقهره وتطيقه". وشرح ابن السكيت أو فى من ذلك، إذ قال[4]: "قوله: يشعب أمره: يفرقه. يقال: شعبت أهواؤهم: أى تفرقت. وقوله: لما تعلو: يعنى تكلف من الأمر ما تطيقه وتقهره، ويقال: هو عال لذلك الأمر: أى ضابط له قاهر".

وتأتى مزايا هذا الباب من الأضداد من أنه يصحح بعض نقول ابن السكيت، كما فعل فى (لق) إذ نسب معنى (محا) إلى قيس، موافقا بذلك أبا حاتم[5] وابن الأنبارى[6] ، ومخالفا قول ابن السكيت[7].

---

(١) ٤٣ ، ٣١٦.
(٢) ١١٤٤.
(٣) ٦٤٥.
(٤) ٢٧٧.
(٥) ١٣٧٢ .
(٦) ١٣٣ .
(٧) ٥٠ ، ٣٢٤.

ويمتاز أيضا بأنه ينسب كثيرا من الأضداد التى أهملها ابن السكيت وأبو حاتم إلى أصحابها الذين قالوها، مثل أفد وأودع والمشيح وصارخ وهاجد وصريم وبثر وظن ووراء وغيرها.

ومن الطبيعى أن نضع فى مزاياه زياداته فى تضاعيف الشرح، والخطة التى اتبعها فى علاج الأضداد، وجعلته لا يعنى إلا بما اتصل بها، ويحذف ما عدا ذلك، ويقلل الشواهد، حتى صار الباب فى مرحلة متوسطة بين كتب ابن السكيت وأبى حاتم وابن الأنبارى الغاصة بالشواهد والمعلومات، وبين كتاب الصغانى الذى حذف الشواهد جميعها.

ولكننا نأخذ عليه تكرار مادة "وراء" وتبعا لها مادة "دون" مرتين: أولاهما فى منتصف الباب عن أبى عبيدة. ولن نعتذر عنه باختلاف الراوى لأنه كان يستطيع التنبيه إلى ذلك فى الموضع الأول، ويستغنى عن التكرار.. والمأخذ الثانى عليه إيراده بعض الأضداد التى نقدها المؤلفون، مثل خنذيذ وأسر، اللذين أوردهما أبو عبيدة، ونقدهما أبو حاتم، ونقل النقد أيضا ابن الأنبارى.

أدب الكاتب

وأفرد ابن قتيبة (٢١٣ ـ ٢٧٦) بابا صغيرا من أدب الكاتب، "للمتضادين باسم واحد"[1] أورد فيه ٢٧ ضدا. ونهج على أن يقدم اللفظ المراد ثم معنييه المتضادين. واكتفى بذلك كثيرا، وفى مرات أخرى أورد شاهدا من الشعر، وكثيرا ما اكتفى بشطر واحد من الشاهد. ونسب فى أحد الأضداد قولا لأبى عبيدة، وآخر للفراء. وأورد فى أحد الأضداد أيضا قولا يبطل التضاد أخذه من أبى عبيد وإن لم ينبه إلى ذلك..

وأمثل له بقوله: "الجون: الأسود، وهو الأبيض، قال الشاعر:

---

(١) ١٧٧ ــ ١٨١ .

يبادر الجونة أن تغيبا

يعنى الشمس.

والصريم الليل، والصريم الصبح.

والسدفة الظلمة، والسدفة الضوء، وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة كوقت ما بين طلوع الفجر إلى الإسفار..

والجلل الشيء الكبير، والجلل الشيء الصغير".

سر العربية

وأفرد الثعالبى (عبد الملك بن محمد ٣٥٠ ـ ٤٢٩) فى كتابه "سر العربية فى مجارى كلام العرب وسننها والاستشهاد بالقرآن على أكثرها" فصلا خاصا بالأضداد، سماه "فصل فى تسمية المتضادين باسم واحد[1] ".

وهذا الفصل قصير جدا كبقية فصول الكتاب، يحتوي على ثمانية أضداد فحسب. نهج المؤلف فى معالجتها، على أن يذكر الكلمة، ثم معنيها. قال مثلا: "الجون للأبيض والأسود، والقرء للأطهار والحيض، والصريم لليل والصبح.." واستشهد على ضدين فقط، أحدهما ببيت من الشعر، والثانى بآية من القرآن: قال: الخيلولة للشك واليقين. قال أبو ذؤيب:

فبقيت بعدهم بعيش ناصب وإخال أنى لاحق مستتبع

أى وأتيقن. والند المثل والضد، وفى القرآن: (وتجعلون لله أندادا) على المعنيين". وواضح من هذه الخطة أن المؤلف لا يريد إلا أن يأتى ببعض الأمثلة على الأضداد فى اللغة، إذ هى فى رأيه " من سنن العرب المشهورة" كما قال فى أول فصل الأضداد. فالأضداد عنده ليست مسألة أو مشكلة علمية تبحث، بل مسألة فرغ البحث منها، فهو يشير إليها فقط، ويمثل لها.

---

(١) ٥٦٥٢ .

ونستطيع أن ندخل من كتابه ثلاثة فصول أخرى، لأن مؤلفي العرب القدامى اعتبروا أمثالها من الأضداد، وهي "فصل في المفعول يأتي بلفظ الفاعل" و"فصل في الفاعل يأتي بلفظ المفعول"[1]. و" فصل في المدح يراد به الذم فيجري مجرى التهكم والهزل". ويحتوى الفصل الأول على سبع كلمات. ودرج فيه على ذكر الكلمة في عبارة، ثم يفسرها باسم المفعول. قال" "تقول العرب: سر كاتم: أي مكتوم. ومكان عامر: أي معمور". ولم يورد الألفاظ الباقية في عبارات، بل في آيات قرآنية، والأخيرة منها في بيت الشعر، وفسرها كالكلمات الأولى. قال: "وفي القرآن لا عاصم اليوم من أمر الله" أي لا معصوم. وقال تعالى: (خُلق من ماء دافق) أي مدفوق. وقال تعالى" (عيشة راضية) أي مرضية، وقال الله سبحانه: (حرما آمنا) أي مأمونا. وقال جرير:

إن البلية من تملُّ كلامه فانقع فؤادك من حديث الوامق

أي من حديث الموموق".

ويحتوى الفصل الثاني على لفظين، ذكرهما المؤلف في آيتين، وفسرهما باسم الفاعل قال: قال تعالى: " (إنه كان وعده مأتيا) أي آتيا. وكما قال جل جلاله: (حجابا مستورا) أي ساترا".

ويحتوى الفصل الثالث على أربع عبارات، تجرى مجرى الاستهزاء في كتب الأضداد، والأخيرتان منها آيتان قرآنيتان. ولم يعلق المؤلف على الأقوال أو الآيات، ولم يفسرها لوضوح مقصده منها في عنوان الفصل. قال: "العرب تفعل ذلك (يريد الاستهزاء بالتضاد) فتقول للرجل تستجهله: يا عاقل. وللمرأة تستقبحها: يا قمر. وفي القرآن" (ذق إنك أنت العزيز الكريم). وقال عز ذكره: (إنك لأنت الحليم الرشيد)".

---

(١) ٤٩٢ .

المخصص

وأفرد ابن سيده (علي بن إسماعيل ٣٩٨ ـ ٤٥٨) في كتابه "المخصص" [١] بابا للأضداد سماه "كتاب الأضداد". وعدَّ ابن سيده هذا الباب كتابا بالفعل، والأضداد مشكلة علمية جديرة بالبحث، فصدر الباب بمقدمة في بحثها. وتناول في هذه المقدمة تقسيم الكلام إلى مختلف ومترادف ومشترك، وعلل كل قسم منها. ووضع الأضداد في المشترك، وبين أن أصل وجودها اللغات والمجاز، ورد على منكريها كما رد على منكرى الترادف. وأقام كلامه هذا في المقدمة على ما قاله سيبويه في أول كتابه، وشرح أبي على الفارسي لهذه الأقوال.

وأورد ابن سيده في بابه حوالى مئة ضد، اعتمد في الشطر الأول منها على أبي عبيد، وفي الثاني على ابن السكيت، وأورد في الجزء الأخير منها أضدادا من مصادر متفرقة. ولذلك نرى الشطر الأول يسير متفقا مع ترتيب باب أضداد الغريب المصنف اتفاقا تاما، عدا مواضع متفرقة قليلة، زاد فيها ابن سيده مادة من مصدر آخر، أو اختل الترتيب فيها. ونرى الشطر الثاني يسير متفقا مع ترتيب كتاب ابن السكيت تماما، مع حذف المواد التي سبق اقتباسها من أبي عبيد، إذا كان الاثنان اشتركا فيها.

وسار ابن سيده على النهج الذى سار عليه أبو عبيد إلا أنه مال إلى الاختصار أكثر منه. وتمثل هذا الاختصار في تغيير عبارته، وعبارة ابن السكيت، بما يضغطها ولا يخرجها عن معناها. نرى ذلك في قوله [٢]: "يقال لقت الشيء ألقه: كتبته، عقيلية، ولقته محوته، قيسية".

ونرى ذلك في قوله[٣] : " المقوِى: الذى لا زاد معه ولا مال له، والمقوى: المكثر: يقال: أكثر من إتيان فلان فإنه مقوٍ، والمقوى: الذى ظهره قوى".

---

(١) ١٣ : ٢٥٨ .

(٢) ٢٦ .

(٣) ٢٦٥ .

وحذف في بعض المواضع عبارات ضرورية في المادة، مثال ذلك قوله[1] : "السدفة: إلى الإسفار" فاقتصر على العبارة الأخيرة من قول أبي عبيد، ولم يظهر وجه اعتباره المادة من الأضداد لما حذفه منها.

وتمثل الاختصار فيما حذفه من أشياء. فقد حذف أسماء اللغويين الذين رووا الأضداد وذكرهم أبو عبيد وابن السكيت، واكتفى بنسبتها إلى أبي عبيد وابن السكيت. وكان أبو عبيد خاصة يحب أن يشير إلى الأضداد التي اتفق فيها بعض اللغويين، فحذف ابن سيده كل ذلك.

وحذف بعض الشواهد أيضا.

أما الشواهد التي ذكرها فحذف كثيرا من أسماء قائليها، وكان أبو عبيد وابن السكيت يذكرهم.

وآخر مظاهر الاختصار عدم تكريره اللفظ مع المعنيين المتضادين اكتفاء بذكره مرة واحدة في أول المادة، في بعض الأضداد، مثل : "شريت: بعت واشتريت... دحت الشيء دوحا: جمعته وفرقته.

ولكن - برغم ميله إلى الاختصار - كان لا يحذف شرح الشاهد أو التعليق عليه، كما نرى في شرى وشعب وجون وخلوف والظن وغيرها. وكان في بعض المواضع يحذف الشاهد ويأتي بآخر بدلا منه، كما فعل في "سواء".

ويمتاز هذا الباب - إلى جانب الاختصار- بما أتى به من أضداد زائدة على ما في كتب ابن السكيت وأبي حاتم وابن الأنباري. فقد رجع - للمرة الأولى في تاريخ الأضداد - إلى معاجم اللغة الكبيرة، كجمهرة ابن دريد (دوح والعكوك وخفق وغيرها) والعين للخليل (الحصباء والزاهق) ورجع إلى علماء لم يؤلفوا في الأضداد، ولكن التقطوا منها أشياء كأبي حنيفة الدينوري (الزاهق) أو ألفوا منها، ولكن روى عنهم أضدادا ليست في كتبهم كابن السكيت (الحرج). ولا يختلف علاجه لهذه الأضداد الزائدة عن علاجه لأضداد أبي عبيد وابن

---

(١) ٢٦١ .

السكيت، غير أنه خصص لها الجزء الأخير من بابه، وإن تناثر منها شيء في داخل كلامه المقتبس عن أبي عبيد وابن السكيت..

ولم يزد في الأضداد وحدها، بل زاد أحيانا في الشرح، مثل ما في (أودع)، وأحيانا بإيراد بعض المشتقات التي لم يوردها سابقوه، مثل ما في (المشيح)، وبعض الزيادات الأخرى التي نرى أمثلتها في نهل، وشرى، ومثل، وظن، وسواء، وخشب وغيرها. وكان في بعض الأحيان أو أكثرها ينسب هذه الزيادات إلى أصحابها.

وفي آخر الباب جمع ابن سيده بعض الألفاظ، وجعل عنوانها "ما هو في طريق الضد". وهو فصل شبيه بالقريب من الأضداد أو ما يجرى مجراها، مما رأيناه في كتب الأضداد. وأورد فيه بعض الألفاظ التي تختلف معانيها اختلافا يكاد يكون متضادا، مثل قوله: " سنح عليه الشيء يسنح سنوحا: سهل، وسنحت بالرجل: أحرجته". وروى أحد هذه الألفاظ عن ابن السكيت (وليست في أضداده) وأحدها عن صاحب العين، وأحدها عن أبي زيد والخليل معا. ويحتوى الفصل على أربعة ألفاظ فقط.

وخلاصة القول إن هذا الباب من المخصص جدير باسم "كتاب الأضداد" الذى أطلقه عليه مؤلفه فهو لا يقل عن الكتب المستقلة في شيء ـ لا في مقدمة تبحث المشكلة، ولا عدد الأضداد أو علاجها أو شواهدها، أو ما إلى ذلك. بل ماثلها في العناية بما يجرى مجراها أيضا. ولكنه من الكتب التي تميل إلى الاختصار، فتركز اهتمامها بالأضداد، وما يوضح تضادها من شواهد وعلاج، فلا تكثر من الاستطراد، وتناول الأمور النحوية واللغوية والمعاني الأخرى للأضداد، وما ماثل ذلك من أمور وجدناها في بعض الكتب المستقلة. فهو في مرحلة متوسطة بين هذه الكتب وبين كتاب الصغاني القاصر على متن الأضداد، أو هو بعبارة أدق، في مرحلة متوسطة بين باب الأضداد عند أبي عبيد وكتاب الصغاني من حيث التناول، ولكنه يفوق باب أبي عبيد من حيث عدد الأضداد

التى يحويها. وأدق وصف له أنه أعظم باب من مجموعة لغوية فى عدد الأضداد، ومن أحسنها دقة تناول. ولا يعيبه غير بعض ما أجراه من حذف شديد فى بعض الأضداد القليلة حتى جعلها غير واضحة..

المزهر

وأفرد السيوطى عبد الرحمن بن أبى بكر ٨٤٩ - ٩١١ فصلا من كتابه "المزهر" للأضداد، وعنوانه "النوع السادس والعشرون: معرفة الأضداد". وعالج السيوطى الأضداد علاج ابن سيده لها، أى عدها مشكلة لغوية تستحق البحث والنقاش. فقدم بين يدى فصله مقدمة تناولت تقسيم الكلام، وأقوال بعض اللغويين فى ذلك وفى الأضداد بنوع خاص، والدفاع عنها، والرد على منكريها. واقتبس أقواله هذه من علماء لم نرهم فى المخصص، مثل الكيا، وابن فارس، والمبرد. ثم انتقل من هذه المقدمة إلى الأضداد نفسها.

واعتمد السيوطى فى الجزء الأول من أضداده على ما رواه أبو عبيد فى الغريب المصنف، كما فعل ابن سيده. ولكنه حين انتهى من أضداد أبى عبيد لم يقتبس أضداد ابن السكيت مثله بل تتبع الأضداد فى بعض المعاجم مثل جمهرة ابن دريد، وديوان الأدب للفارابى، والصحاح للجوهرى، والجمل لابن فارس والقاموس للفيروزآبادى، وكتب الأمالى والرسائل الخاصة مثل أمالى القالى، ومجاز الكلام وتصاريفه لثعلب، وأدب الكاتب لابن قتيبة، ونوادر ابن الأعرابى والمقصور والممدود للأندلسى، والمشاكهة للأزدى، والأفعال لابن القوطية، ويتضح من هذا أن السيوطى خالف القدماء فى المراجع التى اعتمد عليها. فقد كانوا يستقون من كتب الأضداد نفسها، واستقى ابن سيده للمرة الأولى من بعض المعاجم. فلما جاء السيوطى أكثر من هذا الورْد، وتوسع فيه حتى صار الأصل عنده.

ونهج السيوطى لنفسه أن يذكر اللفظ ومعنييه المتضادين، وقد يكرر اللفظ مع كل معنى. ولا يعنى إلا بما تعلق بالأضداد نفسها، أى يحذف الشواهد،

والشروح، والمشتقات وما إليها، فلا ذكر لها عنده، إلا في النادر جدا. فبابه من "متون الأضداد" أي من نوع كتاب الصغاني. يقول مثلا [1]: "اجلعبّ الرجل: إذا اضطجع ساقطا، واجلعبت الإبل: إذا مضت جادة. وبعتُ الشيء: إذا بعته من غيرك، وبعته: اشتريته. وشريت: بعت واشتريت. وشعبت الشيء: أصلحته، وشعبته: شققته، وشَعوب منه، وهي المنية لأنها تفرّق. والهاجد: المصلي بالليل، والهاجد النائم".

ولجأ في الأضداد التي نقلها عن أبي عبيد إلى ترتيبها على قائليها. فقد نثر أبو عبيد أضداد كل لغوي نثرا دون أن يجمعها في موضع واحد، فكانت عنده مختلطة بما يروى لغيره. فلما أدخلها السيوطي في فصله، فصل كل نوع على حدة، وقدم أضداد أبي زيد فالأصمعي فأبي عبيدة فالكسائي فالأموي، فما رواه غير واحد، فأضداد أبي عمرو، فالأحمر. وكان واجبا عليه تأخير الأضداد المهملة إلى ما بعد أضداد الأحمر. ومن الغريب أن "الأحمر" لا يرد له ذكر في فصل الأضداد من كتاب الغريب المصنف الموجود في أيدينا اليوم، وربما سقط الاسم من نسختنا، وكان في نسخة السيوطي. إذ إن هناك بعض الاختلاف بين النسختين، فبينما تنسب نسختنا "شعب" للأصمعي ينسبها السيوطي لأبي زيد، وسقط من نسختنا أحد معنيي "أشكى" المتضادين، وهو موجود عند السيوطي.

ولكن السيوطي عندما ترك أضداد أبي عبيد اضطرب، ولم يفلح في ترتيبها حتى على ترتيب الكتب التي أخذ منها، بل أورد ما وقع منها تحت نظره، ولو كان سبق ذكره. ولذلك تكررت عنده بعض المواد مرتين وأكثر، مثل "سوى" رواها عن أبي عبيد، وابن دريد، و"الغابر" رواها عن ابن دريد والجوهري، و"نصل" عن الفارابي والجوهري، وغيرها. فبلغت الأضداد عنده قريبا من مئة وعشرين، وهي في الحقيقة أقل من ذلك كثيرا.

---

(١) ١ : ١٨٨ .

وختم السيوطى فصله بفائدة ذكر فيها أسماء بعض من ألف فى الأضداد، ثم سرد أكثر مقدمة كتاب الأضداد لأبى بكر بن الأنبارى.

وخلاصة القول فى هذا الفصل إنه يضارع فصل ابن سيده، ولا يقلل من شأنه إلا استغناؤه عن الشواهد، فهو من هذه الناحية يوضع مع كتاب الصغانى، غير أن هذا يفوقه فى الترتيب والتنظيم وخلوه من التكرار.

الخاتمة

الأضداد ظاهرة غريبة.

فالذهن ينكرها للوهلة الأولى، ويأبى أن يصدق وجود لفظ واحد يدل على معنى وضده. فالمنطق العقلى يعرِّف الضدين بأنهما الأمران اللذان لا يقعان على شىء واحد، وفى وقت واحد. ومن ثم كانت الألفاظ الأضداد غريبة فى ماهيتها. وعلى هذا الأساس أنكرها من أنكرها. ولكن هذا الأساس لم يمنع أن يؤمن بها جماعات من القدماء، وقلة من المحدثين. وكانت الفئة الأخيرة ـ أو أفراد منها ـ هى التى حاولت أن تعلل هذه الظاهرة الغريبة بالرجوع إلى التفكير البشرى فى فطرته وسذاجته، أو بالتأمل فى مراحل معينة من التاريخ البشرى أو التاريخ العربى القديم.

ولعل ظاهرة لغوية أخرى لم تقابل بمثل سوء الفهم الذى أحيطت به ظاهرة الأضداد. فمنذ عهد مبكر، اختلف اللغويون فيها، ولا زالوا مختلفين. فإذا تأملنا ما دار بينهم من نقاش وجدنا ألفاظهم وعباراتهم تتنافر وتتصادم، والمؤدى الأخير لما يقولون واحد. فهم يتجادلون حول تصورين لا تصور واحد، وفى مجالين لا مجال واحد. ولو تحدثوا عن تصور واحد، وفى داخل مجال واحد. لهدأ كثير من الخصومة، وبطل كثير من الأدلة، وربما ضاع الخلاف.

فقد كان المنكرون للأضداد ينظرون فى مجال ضيق لا يتجاوز أية لهجة قبلية على حدتها. ولما لم يعثروا على أضداد فى داخل اللهجة الواحدة أنكروا الأضداد برمتها. وأبوا أن يسموا بالأضداد ما جاء دالا على معان متضادة فى لهجات قبلية مختلفة، وإن ضمتها اللغة العربية بعد.

وقصر المنكرون تصورهم على الألفاظ فى وضعها الأول. وأعلنوا أنهم لم يجدوا لفظا واحدا وضعه العرب حين وضعوه دالا على معنيين متضادين. أما إذا كان الاستعمال أو التبدلات اللغوية أو التغييرات الصرفية قد أدت بعد ذلك إلى

أن تزول الفوارق بين بعض الألفاظ ذوات المعانى المتضادة، فتبدو الآن فى صورة واحدة، ومتضادة المعنى، فليس ذلك من الأضداد عندهم.

ونستطيع أن نقول: إن كل لفظ توفر له سبب ما فأدى به إلى الدلالة على معنيين متضادين يأبى المنكرون أن يسموه ضدا، مهما كان هذا السبب: لهجات قبلية، أو حذفا، أو تخفيفا أو إبدالا، أو إعلالا، أو مجازا، أو تفاؤلا وتطيرا، أو ما شاكل ذلك من أمور. وإنما الضد عندهم يجب ألا يكون هناك سبب فى دلالته هذه، بل وضع أصلا لها.

أما المؤيدون للأضداد فوسعوا نظرتهم ومجالهم. نظروا إلى اللغة العربية فى شمولها وعمومها. فلفت نظرهم وجود هذه الفئة من الأضداد. ثم لم يعنوا بالبحث عن أسبابها أو - إن شدنا الدقة - لم تهمهم الأسباب - فقد عرفوا أسبابها الظاهرة. وأعلن أكثرهم أن كثيرا من الأضداد آتية من اللهجات القبلية، وكشفوا عن كثير من هذه الطائفة من الألفاظ . ولا خلاف بينهم وبين المنكرين غير أنهم ارتضوا تسمية هذه الألفاظ القبلية بالأضداد، ولم يرتضها الآخرون.

كذلك لم يقصر المؤيدون نظرتهم على الألفاظ عند وضعها الأول، بل أغفلوا هذا الوضع عامدين إذ لا أهمية له عندهم. وأمعنوا النظر فى الألفاظ العربية التى يسمعونها، ويتحدثون بها، ويدونون ما يدونون. فوجدوا فيها فئة من هذه الألفاظ، التقطوها ومنحوها اسم الأضداد، دون أن يأبهوا للأسباب التى أدت بها إلى ذلك، ودون أن ينكروا هذه الأسباب. بل لقد شارك بعضهم كقطرب فى الكشف عن بعضها كالتوسع وما شاكله، لأن وجود سبب للتضاد لا يتنافى عندهم مع التسمية.

ولعل الإجابة عن الأسئلة التالية تزيل كل لبس أمام المتنازعين:

١ - هل توجد فى العربية الفصحى التى نعرفها اليوم ألفاظ ذوات صورة واحدة، ومعنيين متضادين؟ أعتقد أن أحدا لا يستطيع أن ينكر هذا الوجود.

٢ـ هل تعد هذه الألفاظ ظاهرة خاصة يجدر بها التسجيل بين الظواهر اللغوية؟ أعتقد أن أحدا لا ينكر هذا أيضا. وأضيف إلى ذلك أن هذه الظاهرة لا تنفرد بها اللغة العربية، بل توجد فى بعض اللغات السامية كما كشف بعض المستشرقين، وفى بعض اللغات الأوربية كما كشف الأستاذ عبد الفتاح بدوى، وإذن فوجود الأضداد ليس مَنْقصة للغة العربية، كما ظن الشعوبيون قديما، وكما يفهم من أقوال بعض المستشرقين حديثًا، مما كان واحدا من الدوافع ـ فى اعتقادى ـ التى حملت عبد الفتاح بدوى على المغالاة فى رفض الأضداد.

٣ ـ هل تستحق هذه الظاهرة تسمية خاصة؟ أعتقد أن كل ظاهرة مهما كان شيوعها يجدر بها أن يكون لها اسم خاص. أما المؤيدون فقد سموها "الأضداد"، فإذا كان المنكرون يجدون لها تسمية أكثر ملاءمة، فأهلا بها.

٤ ـ هل الأضداد بالشيوع الذى صوره القدماء؟

واضح من الدراسة الماضية أن تصور الأضداد اختلف من وقت لآخر، ومن رجل إلى رجل، فضاق حينا واتسع آخر. فكان تصور الأضداد ضيق المجال فى بادئ الأمر عند المتحدثين فيها دون أن يحاولوا لها جمعا أو تدوينا. ولكن هذا التصور اتسع اتساعا غريبا عند أول مؤلف فى الأضداد: قطرب، فشمل شتاتا غريبا من الألفاظ، مما يدل على أن قطربا لم يكن يحسن تصور الأضداد، ولا أحسن وضع الحواجز الفاصلة بينها وبين غيرها. واضطر أكثر من جاء بعد قطرب إلى تضييق المجال الذى وسعه، ونفى كثير من الفئات والألفاظ التى أدخلها فى كتابه. فأخذ تصور الأضداد فى الوضوح، وحدودها فى البروز. ثم اتسع المجال مرة أخرى عند ابن الأنبارى خاصة بما أدخل من أنواع جديدة من الأضداد. وإذن فالمجال كان متغيرا عند القدماء، وما أظن إلا أنه كذلك عند المحدثين، وإن كان أضيق عندهم منه عند القدماء.

٥ ـ هل نعد كل الأنواع التى اتفق عليها القدماء من الأضداد؟

أعتقد أن أحدا لا يجادل فى أن ذلك مستحيل، وأن بعض ما عده القدماء من الأضداد لا يستحق هذه التسمية. وأضرب أمثلة لذلك بما يلى:

أ ـ ما اختُلف فى تفسيره من الآيات، والأشعار، والأقوال. فالاتفاق تام بين اللغويين أنه لا يوجد فيها لفظ ذو معنيين متضادين، وإنما جاء التضاد من اختلاف الناس فى فهم هذه العبارات فى مجموعها. ومثال ذلك الآية التى أوردناها سابقا: (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه). فقد اختلف المفسرون فيما يتعلق به الجار والمجرور (من آل فرعون). فذهب بعضهم إلى أنه متعلق بمحذوف صفة لـ (رجل)، فصار القائل عندهم رجلا مؤمنا، من أقرباء فرعون، يكتم إيمانه عن الناس جميعا. وذهب بعضهم إلى أنه متعلق بالفعل (يكتم) وأن الآية حدث فيها تقديم وتأخير، وأن الترتيب العادى لها: قال رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون، فصار القائل عندهم رجلا مؤمنا، غير أنه يخفى هذا الإيمان عن آل فرعون. وليس هذا وأمثاله من الأضداد فى شىء.

ب ـ ألفاظ وعبارات التفاؤل والتطير والاستهزاء. فإننا يجب أن نعترف أن المتحدث قد يتكلم على واقع ذهنى، يصدق أحيانا على الواقع الخارجى ولا يصدق أخرى. فالمتحدث (المتفائل أو المتطير) يكره الواقع الخارجى، ويحاول أن يتجاهله، فيوفر لنفسه كل السبل التى تؤدى به إلى نسيانه. ومن أهمها عدم التحدث عنه أو إعطاؤه اسما آخر لا يدل عليه. وإذن فالمتفائل حين يسمى الملدوغ سليما، والمريض معافى، لا يريد الصورة التى يكرهها، بل الصورة التى يحبها. فاللفظ إذن مستعمل فى معناه الأصلى، وإن كان لا يتفق مع الواقع الخارجى. أضيف إلى ذلك أن المتحدث يريد أن يرسم فى ذهن المستمع صورة متفائلة. فاللفظ لا يدل إلا على معناه الأصلى عند المتكلم والمستمع كليهما، وإن كان معناه ذهنيا لا واقع له فى الخارج. لو لم يكن الأمر كذلك، لما كان هناك تفاؤل أو تطير أو استهزاء. وإذن ليس هذا وأمثاله من الأضداد فى شىء.

ج ـ ما وضع فى الأضداد تعسفا أو تكثُّرا، مثل الألفاظ التى تختلف معانيها دون أن تتضاد، والألفاظ التى تتضاد معانيها بسبب ما يتعلق بها من أدوات كرغب عن وإلى، وانصرف عن وإلى، وغيرهما.

٦ ـ ما السبيل إلى معرفة اللفظ الجدير باسم الضد؟

أعتقد أن السبيل الوحيد إلى ذلك هو المعنى الذى يدل عليه اللفظ. وهنا أحترز فأقول المعنى الحق للفظ. وأعنى بهذا الاحتراز أمثال هذه الالفاظ التى لم يحسن بعض اللغويين التنبه إلى معناها الحق، ونسبوا إليها معانى بدت متضادة. فالصريم هو الوقت المنقطع، أعنى الوقت المنقطع من وقت آخر، كالليل ينقطع من النهار، والنهار ينقطع من الليل، وليس الصريم الليل خاصة ولا النهار خاصة. والدليل الجلى على ذلك أصل اللفظ، ومعناه، فأصله الصرم ومعناه القطع.

والسدفة ليست ظلمة حالكة ولا ضوءًا مشرقا، بل هى الظلمة التى ينبعث فيها الضوء، أو الضوء الذى تشوبه الظلمة، هى اختلاط الظلمة بالضوء، سواء كان هذا عند دخول الليل أو انبلاج الصباح.

وأمثال ذلك كثيرة، فطن إليها بعض القدماء أنفسهم، كما فعلوا فى المأتم والطرب وغيرهما. وليست هذه الألفاظ من الأضداد فى شىء.

وإذن فما وجدنا معانيه تؤول إلى معنى واحد لا تضاد فيه يجب أن نخرجه من الأضداد. وما دل من الألفاظ على معنى واحد: سواء كان معنى خارجيا أو ذهنيا، يجب أن نخرجه من الأضداد.

وإنما يجب أن يكون الضد لفظا واحدا، ذا صورة واحدة، ومعنيين متضادين حقا لم يمكن الجمع بينهما. تلك هى الصورة الصحيحة للأضداد، وذلك هو السبيل القويم إلى تطبيقها.

المراجع المطبوعة

١ ـ الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب : الأضداد، طبع بيروت ١٩١٣.

٢ ـ ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم: الأضداد، طبع الكويت ١٩٦٠.

٣ ـ الثعالبي: سر العربية في مجاري كلام العرب وسننها والاستشهاد بالقرآن على أكثرها، طبع المكتبة التجارية ١٩٣٨.

٤ ـ الخليل بن أحمد : العين، مصور بمكتبة المجمع العلمي العراقي ببغداد، وطبع ببغداد بدءا من سنة ١٩٦٧.

٥ ـ ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: الجمهرة، طبع حيدر آباد بالهند.

٦ ـ ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك: الأضداد ، المطبعة الحيدرية بالنجف ١٣٧١ / ١٩٥٢ في نفائس المخطوطات.

٧ ـ الرازي، أبو الحسن أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، طبع بيروت ١٩٦٤ ـ ١٣٨٣.

٨ ـ السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد: الأضداد، طبع بيروت ١٩١٣.

٩ ـ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، طبع بولاق ١٣١٦.

١٠ ـ ابن سيده: المخصص، المجلد ١٣، طبع بولاق.

١١ ـ السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

١٢ ـ الصغاني، أبو الفضائل الحسن بن محمد: الأضداد ـ طبع بيروت ١٩١٣.

١٣ ـ أبو الطيب اللغوي الحلبي عبد الواحد بن علي : الأضداد في كلام العرب، طبع دمشق ١٣٨٢ ـ ١٩٦٣.

١٤ ـ عبد الفتاح بدوي : دائرة المعارف الإسلامية، مادة أضداد (الطبعة العربية).

١٥ ـ ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينورى : أدب الكاتب، ط الرابعة ـ ١٣٨٢ / ١٩٦٣.

١٦ ـ قطرب، أبو على محمد بن المستنير: الأضداد، فى مجلة Islamica ، المجلد الخامس، سنة ١٩١٣، من ص ٢٤٧ إلى ٢٩٣.

١٧ ـ المبرد : الكامل، طبع مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر.

١٨ ـ منصور فهمى: الأضداد، مجلة اللغة العربية (الملكى)، الجزء الثانى، صفر ١٣٥٤ ـ مايو ١٩٣٥.

المخطوطة

١ ـ أحمد بن أحمد بن إسماعيل الحلوانى: الكأس المروق، مخطوط بدار الكتب المصرية.

٢ ـ عبد الله بن محمد بن القاضى: منبه الرقاد فى ذكر جملة من الأضداد، مخطوط بدار الكتب المصرية.

٣ ـ عبد الله بن نجا الإبيارى: دورق الأنداد فى نظم أسماء الأضداد، مخطوط بدار الكتب المصرية.

٤ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام: الغريب المصنف. مصور بمكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

٥ ـ محمد المدنى : الأضداد. المكتبة السليمانية بالآستانة، فى مجموعة تحت رقم ١٠٤١، يبدأ الكتاب من وجه ورقة ٩٨ إلى وجه ورقة ١٠٣.

المراجع الأجنبية

1- Abel: Uber den gegensinn der Urworte, Leipzig 1884.

2 - Giese: Untersuchungen uber die Addad auf Grund von Stellen aus alterabischen Dichtern, Berlin 1894.

3 H. Hirchfeld: The Journal of Royal Asiatic Sciety, 1895.

4 Landau: Die Gegensinnigen Wrter in Alt-und Neuhebrischen, Berlin 1896.

5 Landberg, Le Conte de: La langue Arabe et ses dialects, Leide 1905.

6 Leguest: Etudes sur les formations des racines semitiques, paris 1858.

7 Noldeke: Worter mit Gegensinn (Addad), Neue Beitrage zur Semitischen Sprachwissenschaft, Strassburg 1910

8 Th. M. Redslob: Die Arabischen Worter mit entegegengesetzen Bedeutungen, Gottingen 1873.

9 Weil: Addad, in Encyclopydia of islam.

الإتبـــاع

بسم الله الرحمن الرحيم

الإتباع ظاهرة لغوية عامة لا تنفرد بها اللغة العربية، بل تنبه من عرف غير العربية من القدماء إلى وجودها فى هذه اللغات، فقال أحمد بن فارس[1]: " وقد شاركت العجم العربَ فى هذا الباب". ونستطيع نحن أن ندرج تحت "العجم" من نعرف لغته من الشعوب الأوروبية من الإنجليز والفرنسيين.

وفطن اللغويون منذ عهد مبكر إلى ظاهرة الإتباع. فأورد أبو عمرو بن العلاء رأس مدرسة البصرة أمثلة منها. جاء فى كتاب أبى الطيب اللغوى[2]: " قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقول لآخر: إنك لتحسب الأرض علىٌّ حيصا بيصا، بكسر أوله.. وقال أبو عمرو: يقال: رجل طَبٌّ لب. وهو العالم.." وذكر أبو الطيب أيضا مثالا منه عن رأس مدرسة الكوفة، قال[3] : "حكى اللحيانى عن أبى جعفر الرؤاسى أنه يقال للرجل: إنه لمجنون مخنون..".

وطبيعى أن يلقف تلاميذهما عنهما هذه الأمثلة، ويسعوا وراء نظائرها، ثم يمنحوها تلاميذهم. فترد فى كتب الإتباع أسماء يونس بن حبيب والأصمعى وأبى زيد وأبى عبيدة والكسائى وقطرب وأبى عمرو الشيبانى والفراء والأحمر واليزيدى وابن الأعرابى، وتشير المعاجم إلى ما تعالج من أمثلته ، منذ العين للخليل. بل أفرد ابن دريد فى جمهرته فصلا للإتباع[4] .

---

(١) الصاحبى ٢٦٦. الثعالبى: فقه اللغة ٥٦٦. السيوطى: المزهر ١: ٤١٤.

(٢) الإتباع ١٤، ٧٧.

(٣) الإتباع ٣٩.

(٤) ٣ ــ ٤٢٩.

وبالرغم من ذلك، اختلف العلماء في تصورهم للإتباع نتيجة اختلافهم في الصفات التي اشترطوا توفرها في الألفاظ التي يمكن إدخالها فيه. ويحسن بنا - حين نرغب في تتبع هذه الشروط - أن نعالجها وفق التصنيف التالي:

١ - **من حيث المعنى:** (أ) ذهبت جماعة من المتقدمين إلى أن اللفظ التابع لا معنى له أصلا. وأقدم من وصلت إلينا منه أقوال تذهب هذا المذهب ابن الأعرابي (٢٣١هـ). قال ثعلب في أماليه[١] : قال ابن الأعرابي: " سألت العرب: أي شيء معنى شيطان لَيْطان؟ فقالوا: شيء نُتِد به كلامنا": أي نشده. وتابعه الحسن بن بشر الآمدي (٣٧١هـ) الذي أعلن [٢]: التابع لا يفيد معنى أصلا، ولهذا قال ابن دريد: سألت أبا حاتم عن معنى قولهم: بَسَن، فقال: لا أدري ما هو". وسار وراءهما في هذا الطريق ابن الدهان[٣] الذي رأى أن التابع غير مبين معنى بنفسه عن نفسه. ويكاد هذا القول يكون ما قاله فخر الدين الرازي، وإن صب كلامه على إنكار الترادف بين التابع والمتبوع حين قال [٤]: " ظن بعض الناس أن التابع من قبيل المترادف لشبهه به. والحق الفرق بينهما، فإن المترادفين يفيدان فائدة واحدة من غير تفاوت، والتابع لا يفيد وحده شيئا، بل شرط كونه مفيدا تقدم الأول عليه".

وخالفت جماعة أخرى من ذكرتهم، ولم يشترطوا عدم المعنى، إذ رأوا أن التابع قد يكون له معنى وقد لا يكون. وينتمي إلى هذه الجماعة أبو علي القالي، وأبو الطيب اللغوي، وأحمد بن فارس، وابن بري، والتاج السبكي. قال الأخير يرد على الآمدي[٥] : " التحقيق أن التابع يفيد التقوية، فإن العرب لا تضعه

---

(١) السيوطي: المزهر ١: ٤١٤، ٤١٦. وانظر أحمد بن فارس: الصاحبي ٢٦٦، والإتباع ٢٨.

(٢) المزهر ١: ٤١٥.

(٣) المزهر ١: ٤٢٤.

(٤) المزهر ١: ٤١٥.

(٥) المزهر ١: ٤١٦.

سدى. وجهل أبى حاتم بمعناه لا يضر، بل مقتضى قوله: أنه لا يدرى، معناه أن له معنى، وهو لا يعرفه".

وعندما نتتبع أمثلة الإتباع عند أبى الطيب اللغوى نخرج بصور مفصلة محددة. فإننا نجد عنده أمثلة لا معنى للتابع فيها ويمنحها اسم الإتباع لأنها الأصل فيه. قال[1] : " قال قطرب: يقال: بَسْلا وأسلا: أى حرام محرم. والبسل هاهنا الحرام، والأسل إتباع. قال الشاعر:

أيثبت ما قلتم، وتُلغَى زيادتى يدى ـ إن أسيغت هذه لكم ـ بسل

أى بيعتى التى أعطيتكم يدى بها حرام عليكم.. وإنه لكثير بَثير بَذير بَجبر: كله إتباع.. ويقال مكان عمير بجير. فالعمير من العمارة، فَعيل بمعنى مفعول، وبجير إتباع...".

ونجد أمثله أخرى للتابع فيها معنى معروف، غير أنه لا يستعمل بصيغته هذه، وبمعناه هذا منفردا، بل لا بد أن يجتمع مع اللفظ الذى يتبعه. ويمكن أن نقسم هذه الأمثلة إلى قسمين: (أ) قسم يكون فيه التابع مرادفا للفظ المتبوع. قال: "ويقال يوم عكيك[2] أكيك، ويوم عَكٌ أكٌ: إذا كان شديد الحر. والأكيك بمعنى العكيك، إلا أنه لا يفرد. قال الراجز:

يوم عكيك يعصر الجلمودا يترك حُمران الرجال سودا

وليلة غامدة غُمودا سوداء تُعشى النجم والفرقودا

وإنه لكثير بثير.. والبثير من قولهم: ماء بَثْر: أى كثير. إلا أنه لا يقال: شىء بثير أى كثير إلا على وجه الإتباع.. ويقال: مائق دائق، من قوله: رجل مَدوق: أى محمَّق، والدَّوق الحُمْق، وكذلك المُوق. يقال: ماق الرجل يموق موقا. قال الراجز:

---

(١) ٥، ١٣، ٢٠.

(٢) ٨، ١٣، ٤٢.

يا أيها الشيخ الكثير الموق أم بهن وَضَح الطريق

ولا يتكلّم بالدائق مفردا. ويقال: إنه ليموق مَواقة ومؤوقا، وداق يدوق دواقة ودُؤوقا أيضا.

(ب) والقسم الثاني لا يرادف فيه التابع متبوعه بل يخالف معناهما، غير أنه لا يفرد أيضا بصيغته ومعناه المرادين في الإتباع. قال[1]: "ويقال: شحيح أَنيح: من قولهم: أنح بحمله يأنح أنوحا: إذا تزحّر به من ثقله، ولا يفرَد الأنيح.. ويقال إنه لشحيح بحيح، وهو من البحة. ولكن لا يجوز إفراده.. تقول العرب: لا بارك الله فيه ولا تارك. ولا يقولونه إلا هكذا. فهو - وإن كان مأخوذا من التَّرْك - فلا معنى له في هذا الموضع إلا الإتباع".

ولا يعطينا كتاب أحمد بن فارس مثل هذه الصورة الواضحة. ولعل سبب ذلك أنه لم يفرده للإتباع. بل جعله - كما يبين من عنوانه - "للإتباع والمزاوجة". وقد يتبادر إلى الذهن أن المؤلف يعدهما شيئا واحدا. ولكن ذلك غير صحيح. فهو يعلن في السطر الأول من كتابه[2] : "هذا كتاب الإتباع والمزاوجة، وكلاهما.... "فيفرق بينهما، كذلك يورد في داخل الكتاب من التعليقات ما يؤكد هذه التفرقة. قال[3] : "قال الأصمعي: رجل خَيّاب تياب. قال: خياب: من خاب، وتياب تزويج، وهو يصلح أن يكون إتباعا".

ولم يقتصر المؤلف على المزاوجة. بل أورد في كتابه أمثلة قليلة مما سماه "الأسجاع" و"الأمثال". على الرغم أنه أعلن في آخر الكتاب أنه خصص لها كتابا. قال[4] : "وسترى ما جاء في كلامهم في الأمثال، وما أشبه الأمثال من حِكَمهم على السجع، في كتاب "أمثلة الأسجاع"، إن شاء الله تعالى" وعلى

(١) ٧ ، ١٧، ٢٨.

(٢) ٢٨.

(٣) ٢٩.

(٤) ٧٠.

الرغم أنه يعترف أن الأسجاع ليست من صنف الكتاب، قال[1] : "ومن الأسجاع. وليس من هذا الباب: قول بائع الدابة: برئتُ إليك من الحِماح والرِّماح".

وأورد ما سماه تأليفا للكلام، وتأكيدا، دون أن يبين ماذا يقصد من ذلك، وما صلته بالإتباع، قال[2] : "ومما يوكد به تأليف الكلام قوله: أَربٌّ فلان، وألَبٌّ، فهو مُربٌّ ومُلبٌّ: إذا أقام". وقال [3]: "لا أفعله سَجيس عُجَيس: يريدون الدهر. الأصمعي: لا آتيك سجيس عجيس: أى الدهر، وسجيسه: آخره، ومنه قيل للماء الكدر: سجيس، لأنه آخر ما يبقى. والعجيس تأكيد، وهو فى معنى الآخر". بل أكثر من ذلك أورد ما ليس بإتباع، وما ليس من الكتاب. قال[4] : "ومن ذلك ـ وليس بإتباع ـ رجل أشَقّ أمق خِبَقّ: للطويل". وقال [5]: وذرق الطائر ورمق وزرق وخذق، وليس من الباب".

يبين لنا هذا أن كتاب ابن فارس يضم خليطا من العبارات، حار فيها المؤلف نفسه، وأعطاها أسماء متعددة وأدخلها فى كتابه، وهو يؤمن أن بعضها على الأقل لا يتصل بموضوع الكتاب. ولا يقف الأمر عند هذا بل نجد الصورة المبهمة المختلطة نفسها فيما سماه بالإتباع. إذ نستنتج من بعض أقواله أن التابع لا معنى له. قال [6]: "يقولون: هو مليح قزيح، وهذا إتباع. وقد يكون من أقْزاح القِدْر وهى الأفحاء... يقال جائع نائع، الكسائى: هو إتباع. ويقال: هو العطشان.. أبو زيد: هو تافه نافه: أى حقير، كذا قاله فى الإتباع. وقد يمكن أن يقال: اشتقاقه من نفِهت نفسُه، أى أعْيت وكلّت".

---

(١) ٣٧، ٤٣.

(٢) ٣٠.

(٣) ٤٩.

(٤) ٦٠.

(٥) ٦١.

(٦) ٣٥، ٥٤، ٦٨.

ونستنتج من بعضها الآخر أن التابع له معنى معروف، ولا يهم أن يكون هذا المعنى مرادفا لمعنى المتبوع أو مختلفا عنه. قال مثلا [1]: "اللحيانى: ما عنده على أصحابه تعريج ولا تعويج: أى إقامة... وفلان لا يُغير ولا يُمير، يقال للميرة الغيرة أيضا.. ويقال ذهب حَبَره وسَبَره. الحبر والسبر: الجمال والبهاء". وقال [2]: تقول العرب: إنه لساغب لاغب. فالساغب: الجائع. واللاغب: المُعيى الكالّ... ويقولون: خَبٌ ضَب. فالضب: البخيل المِسك. والخب: من الخب.. وما عنده غَيْض ولا فيض: أى كثير ولا قليل. ويقال: الإعطاء والمنع".

٢ـ **من حيث الصورة:** أقدم من تناول هذا الجانب صراحة أبو على القالى، الذى فطن إلى اتحاد الحرف الأخير فى التابع والمتبوع، أو ما سمى بعد ذلك اتحاد الروى. قال عن العرب[3] : "مذهبهم فى الإتباع أن تكون أواخر الكلم على لفظ واحد مثل القوافى والسجع".

ولكن أبا الطيب وابن فارس رويا إتباعا لم يلتزم الروى الواحد. قال أبو الطيب [4]: "يقال فى الدعاء عَلَى الرجل: جُوعًا وجوعا وجوسا. فالجوع هو الجوع بعينه. وقولهم جوسا إتباع". وقد نبه ابن فارس على هذه الظاهرة الشاذة عندما أورده، فقال[5] : "ومما لم يجىء على روىّ الأول جوعا له وجودا وجوسا". ودفعه هذا إلى عدم اشتراط الروى الواحد.

وفطن ابن فارس أيضا إلى أن أكثر الإتباع يتماثل التابع والمتبوع فيه فى الوزن وإن كان ذلك ليس بالشرط الواجب. فقد أورد فى الإتباع [6]: "يقولون:

---

(١) ٣٤، ٤٢.

(٢) ٢٩، ٥٢.

(٣) الأمالى ٢ : ٢١٧.

(٤) ٣٥.

(٥) ٥٤.

(٦) ٣٨.

وهو لك أبدا سَمْدا سَرْمدا.." وأكثر أبو الطيب من أمثلة الإتباع غير المتماثل الوزن. مثل [1]: "يقال: لا دَرَيت ولا أَلَيت. مقصور أوله... ويقال: جوعا دَيْقوعا، إذا دُعِي على الإنسان.. ويُسَبّ الرجل فيقال: رَغْما دَغْما شِئْغْما. وفعلت ذلك على رغمه ودغمه وشنغمه". ولذلك يحق لنا أن نقول إن تاج الدين السبكي أخطأ حين قال[2] : "فالتابع من شرطه أن يكون على زنة المتبوع".

ويؤكد لنا هذا أن أحسن تعريف ينظر إلى هذا الجانب للإتباع هو ما جاء به أحمد بن فارس، وأخذه منه الثعالبي حين قال[3] : "الإتباع: أن تتبع الكلمة على وزنها أو روبها إشباعا وتوكيدا". فإذا كان اتحاد الروى غير لازم، واتحاد الوزن غير محتم، فإن الإتباع لا يخلو منهما معا.

٣ ـ **من حيث التعبير**: أجمع الذين تعرضوا للإتباع على أن اللفظ التابع لا ينفصل عن المتبوع، سواء كان له معنى أو لم يكن، ولا يجيء فى التعبير منفردا مطلقا. واتخذ أبو الطيب من انفراد الكلمة الثانية المقياس الذى اعتمد عليه فى الفصل بين الإتباع والتوكيد. فما لم ينفرد فيه اللفظان سماه إتباعا. وما انفرد فيه اللفظ الثانى سماه توكيدا. ولكن ابن فارس أقر فى مرة واحدة وجود إتباع ينفرد. قال [4]: "ويقال: خراب يباب. وقد يُفْرد اليباب. قال عمر بن أبى ربيعة:

كست الرياح جديدها من تُرْبها دُقَقا وأصبحت العِراص يبابا

فهذا إتباع إلا أنه أفرده. أما أبو الطيب فقد تخلص من هذا المأزق بأن جعل أمثاله فى التوكيد [5].

---

(١) ١٠، ٤٢، ٥٨.

(٢) المزهر ١: ٤١٦.

(٣) الصاحبى ٢٢٦. فقه اللغة ٥٦٦.

(٤) ٢٩.

(٥) ١١١.

واشترط الكسائي وأبو عبيد وابن برى ألا يعطف الإتباع بأداة. قال أبو عبيد في غريب الحديث[1] : "قال الكسائي.. وأما حديث آدم عليه السلام: إنه استحرم حين قتل ابنه، فمكث مئة سنة لا يضحك. ثم قيل له: حياك الله وبياك. قال: وما بياك؟ قيل: أضحكك. فإن بعض الناس يقولون في بياك: إنه إتباع. وهو عندى ـ على ما جاء تفسيره في الحديث ـ إنه ليس بإتباع. وذلك أن الإتباع لا يكاد يكون بالواو، وهذا بالواو.. ومن ذلك قول العباس في زمزم: هي لشارب حِلّ وبِلّ. فيقال: إنه أيضا إتباع، وليس هو عندى كذلك لمكان الواو".

وجاء في لسان العرب تعليقا على قولهم: جوعا ونوعا [2]: "قال (ابن برى): والصحيح أن هذا ليس إتباعا لأن الإتباع لا يكون بحرف العطف، والآخر أن له معنى في نفسه ينطق به مفردا غير تابع".

ولكن أبا الطيب اللغوى [3] رفض هذا الرأى، ورد عليه ردا حسنا، معتمدا على مسلك العرب في تعبيرهم. فقد رآهم يقولون: هذا جائع نائع، فدل على أنه إتباع. ورآهم يقولون في الدعاء على الإنسان: جوعًا ونوعا، فأدخلوا الواو. فلو اعتمدنا عليه قلنا إنه ليس إتباعا. ومحال أن تكون الكلمة الواحدة مرة إتباعا ومرة غير إتباع. إذن ليس الاعتبار بوجود الواو أو عدمها.

ونستبين من دراسة أمثلة الإتباع أنه ليس من المحتم أن يتألف من لفظين فقط، بل قد يتألف من ثلاثة فيقال[4]: إنه لحسن بَسَن قَسَن. ولحمه خظا بظا كظا، وإنه لقبيح شَقيح لقيح. ويبدو أنه تألف أحيانا من أكثر. قال أبو الطيب[5] : " يقال في الكثرة: إنهِ لكثير نثير بثير بذير عقير، وعمير أيضا".

---

(١) المزهر ١: ٤١٥.

(٢) مادة نوع.

(٣) ٣.

(٤) أبو الطيب ٧١، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٩٣، ٩٦، ٩٩.

(٥) ٦٢.

٤ ـ **من حيث الغرض:** أول من تعرض للغرض من الإتباع الكسائى، وأعلن أنه يراد منه التوكيد قال [1]: "إنما سمى إتباعا لأن الكلمة الثانية إنما هى تابعة للأولى على وجه التوكيد لها". ويؤكد لنا صحة هذا القول الجواب الذي تلقاه ابن الأعرابى من العرب حين سألهم عن معنى شيطان ليطان.

واتفق أبو على القالى [2] مع الكسائى، غير أنه يقصر التوكيد على نوع واحد من الإتباع، ذلك الذى يكون فيه اللفظ التابع بمعنى المتبوع.

ووافقهما ابن الدهان، وجعل الإتباع من قبيل التوكيد اللفظى، وأتى بالعلل التى تدعم رأيه. قال السيوطى [3]: " قال ابن الدهان فى "الغرة" فى باب التوكيد: منه قسم يسمى الإتباع نحو عطشان نَطْشان، وهو داخل فى حكم التوكيد عند الأكثر. والدليل على ذلك كونه توكيدا للأول غير مبين معنى بنفسه عن نفسه، كأكْتع وأبصع مع أجمع.. والذى عندى أن هذه الألفاظ تدخل فى باب التوكيد بالتكرار، نحو رأيت زيدا زيدا، ورأيت رجلا رجلا. وإنما غُيِّر منهما حرف واحد لما يجيئون فى أكثر كلامهم بالتكرار..".

وأعلن السيوطى [4] وجود قوم يفرقون بين الإتباع والتوكيد. واعتمادهم فى هذه التفرقة على أمرين: أولهما أن ألفاظ الإتباع تختلف عن أكتع لأنها تجرى على المعرفة والنكرة، على حين لا تجرى أكتع إلا على المعرفة، ولأنها غير مفتقرة إلى تأكيد قبلها بخلاف أكتع. والثانى أن الإتباع ما لم يحسن فيه واو العطف، والتأكيد تحسن فيه الواو.

---

(١) المزهر ١: ٤١٥.

(٢) الأمالى ٢: ٢٠٨.

(٣) المزهر ١: ٤٢٤.

(٤) المزهر ١: ٤٢٤ ـــ ٢٥.

ويتفق مع هؤلاء تاج الدين السبكى الذى قال [1]: "الفرق بينه وبين التأكيد أن التأكيد يفيد مع التقوية نفى احتمال المجاز. وأيضا فالتابع من شرطه أن يكون على زنة المتبوع والتأكيد لا يكون كذلك".

ونستطيع أن نضم إليهم أبا الطيب اللغوى لأنه جعل المواد التى أدخلها فى كتابه صنفين: الصنف الأول سماه الإتباع، وهو ما لا ينفرد اللفظ فيه أبدا. وسمى الثاني التوكيد، وهو ما يمكن أن يستقل لفظه الثانى بنفسه. وبرغم ذلك لم يكشف لنا أبو الطيب الغرض من الإتباع. ولعله تعرض لذلك فى الجزء المفقود من مقدمته.

أما أحمد بن فارس فرأى أن الإتباع لا يقصد إلى التأكيد وحده، بل إليه وإلى ما سماه الإشباع دون أن يحدده، كما نستبين فى قوله الذى أوردته سابقا.

ويؤدى بنا هذا إلى أن العلماء لم يتفقوا على تصور واحد للإتباع، وأن بعضهم أعطاه صفات حَرَمه بعضهم الآخر إياها. وكانت الثمرة الطبيعية لهذا أن اختلفت الأقسام التى وضعوها له. وأقدم ما بين يدى من أقسام ما اضطلع به أبو على القالى. وكشف عنه فى قوله [2]: "الإتباع على ضربين:

فضرب يكون فيه الثانى بمعنى الأول فيؤتى به توكيدا، لأن لفظه مخالف للفظ الأول.

وضرب فيه معنى الثانى غير معنى الأول".

ويؤخذ على هذا التقسيم أنه أهمل ما لا معنى له من الإتباع، وهو الأصل؛ وأهمل صورة التابع. وقد فطن أحمد بن فارس إلى هذا النقص وأراد أن يتجنبه. فجاء بتقسيمين لا واحد، نظر فى الأول منهما إلى صورة التابع، وفى الثانى إلى معناه. قال[3]: "هذا كتاب الإتباع والمزاوجة. وكلاهما على وجهين:

---

(١) المزهر ١: ٤١٦.

(٢) الأمالى ٢ : ٢٠٨.

(٣) ٢٨.

أحدهما أن تكون كلمتان متواليتان على روى واحد.

والوجه الآخر أن يختلف الرويان.

ثم تكون بعد ذلك على وجهين:

أحدهما: أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروف، إلا أنها كالإتباع لما قبلها.

والآخر: أن تكون الكلمة الثانية غير واضحة المعنى ولا بنية الاشتقاق".

ويمكن أن نأخذ على هذا التقسيم أيضا أنه أهمل الوزن.

وأشمل تقسيم للإتباع هو الذى قام به عز الدين التنوخى. وقال فيه: "إن الإتباع يكون فى الأسماء وفى الأفعال:

(١) والإتباع الاسمى قسمان:

(أ) إما أن يكون التابع متصلا بالمتبوع وبمعناه، أو ليس له معنى، ثم لا يجىء مفردا.

وهو نوعان:

١ ـ نوع يجىء التابع فيه بلفظ واحد بعد المتبوع، فهو حسن بسن، وهو حار يارّ.

٢ ـ نوع يجىء فيه لفظان بعد المتبوع نحو حسن بسن قسن، ويكثر أن تكون الكلمة التابعة مبدوءة بميم نحو صَقِر مَقِر، وشَذَر مَذَر.

(ب) وإما أن يكون التابع متصلا بالمتبوع وله معنى، ولا يجىء مفردا نحو عطشان نطشان.

(٢) والإتباع الفعلى:

١ ـ والأفعال فى هذا القسم الثانى قد تكون ظاهرة وبلفظ واحد نحو عبس وبَسَر.

٢ ـ وقد تكون مقدَّرة كالمصادر التى قدرت أفعالها نحو قُبْحا له وشُقْحا.

وقد يجىء الإتباع الفعلى بلفظين تابعين نحو لا بارك الله فى الشعوبى ولا تارك ولا دارك".

والحق أن الإتباع ظاهرة لغوية، واسعة النطاق، متعددة الأشكال، كثيرة الأسباب والغايات. ويجب أن ننظر إليها فى ضوء من أشكالها الأخرى لنحسن رؤيتها، ونتم تصورها.

فاللغة عرفت ألوانا أخرى من الإتباع ربما لم ترد على الخاطر فى هذه الدراسات، ولكن ذلك واجب لأنها ذات صلة بما نتحدث عنه الآن.

فقد أجرى العرب ـ وغير العرب ـ ألوانا من الإتباع، فطن إليها اللغويون والنحويون والصرفيون ودرسوها. ولكنهم لم يربطوا بينها وبين ما بين أيدينا الآن من إتباع. ونحن حين ننظر فى هذه الألوان نستطيع للتيسير أن نصنفها فى فئتين: الفئة الأولى جرت فى المفردات اللغوية، والثانية فى المركبات.

أما المفردات فقد خضعت لنوعين من الإتباع: نوع جرى فى حركاتها، وآخر فى حروفها. وكلا النوعين يضم المطرد من الإتباع وغير المطرد.

أما الإتباع المطرد فى حركات المفردات فيتمثل فى عدة أبواب نحوية وصرفية.

فالقياس فى جمع المؤنث السالم من الألفاظ الثلاثية الساكنة الوسط أن تتبع عينها فاءها. فما كان على فَعْلة جمع على فَعَلات مثل تمرة وتمرات، وما كان على فُعْلة جمع على فُعُلات مثل حجرة وحجرات إلا إذا كانت الكلمة معتلة العين أو اللام، أو كان المتكلمون من بنى هذيل أو تميم. فلهم أحكام أخرى.

والقياس فى الفعل الماضى عند بنائه للمفعول: إن كان مبدوءا بتاء زائدة أن يضم حرفه الثانى إتباعا لأوله مثل تُنُوزع و تُقُوتل. والقياس فى فعل الأمر المأخوذ من فَعَل يفعُل أن تضم همزة الوصل فيه إتباعا لضمة عينه.

والقياس عند بنى تميم فيما كان على فَعِل الحلقى العين من الأفعال كشهد، والأسماء كفَخِذ، والصفات كمَحِك، وما كان على فَعيل الحلقى العين أيضا كسعيد ورغيف، القياس عندهم فيها إتباع الفاء للعين فيقولون شِهِد وفِخِذ ورِغيف.

وقال عيسى بن عمر: أن كل (فُعْل) كان، فمن العرب من يخففه، ومنهم من يثقله نحو عسر وعسر، ويسر ويسر (بالسكون والضم).

وإن كان عين (فعل) المفتوح الفاء حلقيا ساكنا جاز تحريكه بالفتح، نحو الشَّعْر والشَّعَر والبحر والبحر، (بالسكون والفتح)، وعد ذلك إتباعا لفتحة الفاء.

وأما الإتباع غير المطرد فى حركات المفردات فأمثل له بقوله: المِغيرة، أتبعوا الميم للغين، ومِنْتن: أتبعوا الميم للتاء، وأنبُوك: أتبعوا الباء للهمزة، ومُنْذ أتبعوا الميم للذال عند من قال: إن أصلها: مِنْ ذو وغيرها.

كل هذه الألوان من الإتباع: المطرد وغير المطرد، إنما ارتكبتها العربية لتيسر على المتكلم النطق. فبدلا أن تقوم أجهزة النطق بعملين مختلفين فى موضعين متقاربين مما قد يتطلب من الناطق جهدا أو وعيا، كفته اللغة مؤونة ذلك بإزالة الاختلاف وجعل العملين متشابهين. وإذن فالغرض من الإتباع فى مثل هذه الأحوال تيسير النطق وجعله عفويا.

وأقصد بالإتباع فى حروف المفردات ما يجرى فيها حين تخضع لإبدال أو إدغام. فالقياس المطرد فى نون الأفعال المبدوءة بميم جواز قلب نونها ميما في متابعة لميم الفعل ثم إدغام الميمين معا. فنقول امَّحَى فى انمحى. والقياس المطرد فى تاء افتعل من الأفعال التى فاؤها دال أو طاء أو ظاء أو ثاء أو صاد أو سين أو زاى أو ضاد جواز قلب التاء إلى حرف مماثل للفاء إتباعا لها ثم إدغام الحرفين فنقول ادّان واذّكَر واظّلَم.

وإنما تجرى اللغة ذلك لتجعل للحرفين الذين كانا مختلفين مخرجا واحدا، فتيسر على الناطق أن ينطق بهما، كما حدث فى الألوان السابقة من إتباع الحركات.

كذلك تخضع المركبات لألوان مشابهة من الإتباع، اطرد منها ما كان فى الفعل المضعف حين يلتقى بساكن آخر، فقد كان الإتباع أحد المسالك التى سار فيها العرب للتخلص من التقاء الساكنين. فقالوا: شد الحبل، وعز، وعض، بإتباع لام الفعل لفائه. كذلك لجأ بعضهم إلى الإتباع للتخلص من التقاء الساكنين فى ميم الجمع، فقالوا: عليهمُ الذلةُ. كقراءة أبى عمرو، وعليهمُ القتالُ كقراءة حمزة بإتباع الميم لحركة ما قبلها.

ومن الألوان غير المطردة فى التخلص من الساكنين القراءات الشاذة (قُمَ اللَيل) و(لقدُ استُهزِئ) و (قالتُ اخرُج) بإتباع الحرف الساكن الأول لحركة الحرف الذى بعد الساكن الثانى.

ومن غير المطرد أيضا قراءة (بسم الله الرحمن الرحيمَ الحَمد لله) بإتباع الميم للحاء بعدها.

والمقصود بهذه الإجراءات ما قصد بما جرى فى المفردات: التخفيف القائم على تماثل العمل الذى تقوم به أجهزة النطق.

وتخضع المركبات لإتباع يجرى فى الحروف أيضا. أشهر أمثلته ما جاء فى الحديث النبوى: "ارجعن مأزورات غير مأجورات"، فغير موزورات (من الوِزْر) حُولت إلى مأزورات إتباعا لمأجورات.

ومثاله أيضا الحديث النبوى فى عذاب القبر "لا دَرَيْت ولا تَليت ولا اهتديت" فأبدل واو (تلوت) ياء إتباعا لياءى الفعلين قبله وبعده.

ومثاله أيضا قولهم: أنى لآتيه بالغَدايا وبالعَشايا. فجمعوا العَشيَّة على العشايا متابعة للغدايا.

كذلك تنوين الممنوع من الصرف في قوله تعالى: (سلاسلا وأغلالا)، نونت سلاسل متابعة لأغلال.

ويمكن أن نجعل منه زيادة (ال) في (يزيد) في قول ابن ميادة:

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأحناء الخلافة كاهله

فربما فعل ذلك إتباعا للوليد.

إذا نظرنا إلى هذه الأنواع من الإتباع لم نجد المقصود منها التخفيف. كما كان الحال في الأنواع الأولى، وإنما المقصود المشاكلة الصوتية: أعني أن يكون لكل من اللفظين رنين متماثل. فيقع في الأذن عذبا، وفي الوجدان حلوا. فالغاية هنا الجمال الصوتي، الشبيه بما نجد في السجع والقافية والجناس.

ونخرج من هذا بأن الإتباع في مجاله الأكبر يمنح الناطق خفة وسهولة، وفي مجاله الأصغر يمنح السامع شعورا جماليا.

فإذا انتقلنا إلى ما درسنا من الإتباع وجدناه يستفيد قليلا من المجال الأكبر، وكثيرا من الجمال الصوتي.

ونحن حين نمعن النظر في أسلوب الإتباع نجده يشبه أساليب أخرى تعرفها اللغة. فهو في أصله صوت لغوي يتبعه صوت آخر مماثل له، أو إن شئنا الدقة التامة قلنا: صوت لغوي يتبعه صوت آخر مماثل لآخر الصوت الأول. فهما صوتان متماثلان في ختامهما، وفي أكثر الأحيان في القسط الأكبر من بنيتهما. فإذا ما اتفقا في حرف واحد، وجدناهما يتفقان في حرف آخر غير أنهما اختلفا في موضعه، فجعله أحدهما أولا والثاني وسطا، مثل قَبيح شقيح، وسَليخ مَسيخ.

وأقرب الأمثلة على ما يشابه هذه الظاهرة ما يكون في بابي الندبة والاستفهام، فالقاعدة في المندوب أن يُفتَح آخره ثم يُشبَع الصوت به حتى تتولد

ألف مثل قولهم: وازيداه، فإن لم يمكن ذلك خوف اللبس أشبعت الكسرة فتولد ياء مثل واغلامكيه، أو الضمة فتولد واوا مثل واغلامهوه. فالمندوب يتلى بصوت مماثل لصوته النهائى دلالة على التفجع.

وإذا رابك شيء فى كلام فاستفهمت عنه منكرا له، جئت بزيادة فى آخر الكلام دلالة على ذلك. فإن كان ما قبله مفتوحا، كانت الزيادة ألفا؛ وإن كان مكسورا. كانت الزيادة ياء؛ وإن كان مرفوعا، كانت الزيادة واوا. وإن كان ساكنا، حُرِّك لئلا يلتقى ساكنان، لأن هذه الزيادات مدات، والمدات سواكن فتحركه بالكسر كما يحرك الساكن إذا لقيه الألف واللام الساكن. فإذا قال الرجل: رأيت زيدًا. قلت: أزيدنيه. فإن قال: رأيت عثمانَ. قلت: أعثماناه؟ لئلا يلتقى ساكنان. ويقول: قدم زيدٌ ، فتقول: أزيدنيه؟ فإن قال: أتانى عمرُ. قلت: أعمروه؟ فهذه الزيادة المماثلة للصوت المختومة الكلمة به دليل على ما يعتمل بنفسك من إنكار.

وإذن فقد كانت الزيادة فى باب الندبة دلالة على التفجع، والزيادة هنا رمزا إلى الإنكار، وكانت الزيادة فى البابين مماثلة للحركة التى تنتهى بها الكلمة التى تلحق بالزيادة بها. وإذن فهذه الزيادة دلالة على الحالة النفسية التى يعيش فيها المتكلم حين تفوه بها.

والنتيجة الطبيعية لهذا أن اللغة العربية تلجأ إلى إتباع كلمة ما بصوت مماثل لنهايتها دلالة على ما يختلج فى وجدان المتكلم من مشاعر. وعلى ضوء من هذا نقول إنما الإتباع رمز على حالة شعورية خاصة تمتلك قائله: قد تكون إعجابا فى مثل حسن بسن، وقد تكون غضبا فى الدعاء... لا يهم.. فمهما اختلف الشعور فالإتباع رمز له.

والأصوات التى أضافتها اللغة فى أمثال الندبة والاستفهام الإنكارى مبهمة، لم تتخذ شكلا، ولم تكتسب معنى، بل بقيت على حالتها الأولى، مجرد رمز

مبهم. وقد وقف كثير من أصوات الإتباع عند هذه المرحلة ولم يتعدّها إلى مجال الوضوح. فأقر العلماء أنه لا معنى له. وحاروا فى بعضه إذ حاولوا أن يلصقوا له معنى ما. ولكن بعض هذه الأصوات تعدى هذه المرحلة. واكتسب معنى مستقلا. وبعضها الآخر أُخِذ من ألفاظ معروفة المعنى، صلحت من حيث أصواتها لأن تكون إتباعا. ولا شك أن أمثال هذا النوع اكتسبت من الاتصال المعنوى بين التابع والمتبوع توكيدا للفكرة التى تعبر عنها. ولا شك ـ عندى ـ أن النوع الأول ـ المكون من تابع مبهم ـ اكتسب توكيدا أيضا من التماثل الصوتى بين التابع والمتبوع، لأن المستمع غير المتنبه يظن أنه سمع اللفظ الواحد مرتين، تكريرا وتوكيدا.

وصفوة القول إن الإتباع ظاهرة لغوية جمالية: تدل على ما يعانيه المتكلم من انفعال. وتمنح المستمع متعة فنية. ويجب أن تدرس مع مثيلاتها من الظواهر اللغوية التى لا يقصد المتحدث فيها إلى الإخبار المجرد، ويرمى معه إلى المشاركة الوجدانية.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
الأضداد	٣
مقدمة	٥
مدخل	٧
ـ الفصل الأول : التأليف فى الأضداد	٦٥
ـ الفصل الثانى : فصول عن الأضداد	١٢٩
ـ الخاتمة	١٤٣
ـ المراجع	١٤٩
ـ الإتباع	١٥٣